

الدَّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةُ النَّصِّيَّةُ

تمهيد:

يفترض لهذه المقالة أن تبين طبيعة الدراسة وأسلوبها ومنهجها والمفاهيم التي تتبناها وتبني عليها، وهي في الواقع غير منفكة عن المقالة السابقة، بل هما متكاملتان؛ لأن السبيل إلى إدراك وفهم لغة النصوص - وعلى رأسها نصوص الشعر - وخصائصها هو الدراسات النحوية النصية بكل ما يحمله هذا العنوان من تنوع وثراء واختلاف.

وتهدف هذه المقالة إلى عرض جملة من الأفكار والمبادئ العامة تفرض نفسها، وتحتّم أن تحتلّ الصدارة لإيضاح مفهوم النصّ، ونحو النصّ، وعلاقة نحو النص بنحو الجملة، ومبادئ نحو النص ومعايره، وهي كلّها وحدة واحدة، وما انفصل الحديث عنها إلا ليتصل، فجميع ما هو وارد هنا حديث عن وحدة واحدة، عن دراسة، نحوية، نصية.

لقد بات معلوماً من البحث بالضرورة صعوبة البحث النصي؛ لأن سمته الجوهرية هي التداخل المعرفي، فهو متشعب المناهج، متعدّد الأدوات، يستقي من النحو والدلالة وعلوم الأدب والبلاغة والشعر والأسلوب، وهو - مع ذلك - يأبى أن ينضمّ تحت لواء أي علم منها، فهو جامع بين تلك العناصر اللغوية وعناصر أخرى غير لغوية تعود في مرجعيّاتها إلى علم النفس وعلم الاجتماع والمنطق وغيرها، ولهذا تميّز في وصفه وتحليله، وفي مناهجه وأهدافه، وطوع هذا التميّز لتفسير النصّ تفسيراً إبداعياً⁽¹⁾.

(1) علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد مجري، القاهرة، مؤسسة المختار، 1424هـ - 2004م، ص 9.

وربّ قائلٍ يقول: ما أبعد النحويين عن النصِّ ومعالجاته، وأولى بهم تركه لأهله من المتخصّصين في الأدب والنقد، فيرد عليه الواقع قائلاً: إن الدراسات النحوية أشدُّ لصوقاً بالنصِّ، وأقدر على الوصول إلى مراميهِ ومعانيهِ؛ لأنَّ الفكرة الفنيّة تجلو نفسها عبر سياق، وليست توجد خارجه⁽¹⁾، وإذن فالفكرة لا يتضمّنها هذا أو ذاك مما عسى أن يقتطف من النص حتى ولو أحسن انتقاؤه، وإنما يعبر عنها عبر البنية الفنيّة برمّتها، والباحث الذي لا يفهم هذه الحقيقة فيذهب يفتش عن الفكرة في مقتطفات يجتزئها من هنا أو هناك يشبه شخصاً يعلم أن البيت قد بُني وفقاً لتصميم خاص فيبدأ في تحطيم الجدران بحثاً عن المكان الذي يجد فيه هذا التصميم، في حين أن ذلك التصميم لا يتمثل في جدارٍ ما، وإنما يتحقق عبر التناسب الهندسي للمبنى بأكمله، أي أن التصميم هو فكرة العمل المعماري، أمّا بنية ذلك العمل فهي تجسيد لتلك الفكرة⁽²⁾.

وتجدد بنا الإشارة إلى أن الدراسات النحوية النصّية ليست خارجة عن نحو الجملة أو النحو القديم، بل التراث النحوي بما يحويه من مفاهيم وقواعد هو الأساس الفعلي للاتجاهات النصية، وهو منبع كثير من أفكارها وتصوراتها ومفاهيمها، وهذا واضح بشكل كبير في مؤلفات رواد نحو النص، أمثال (فاينريش) و(فاندايك) ومناهجهم في التحليل النصّي⁽³⁾.

كما أن فكرة النصّية نفسها ليست غائبة عن تراثنا النحوي، فحين نقرأ مثلاً قول ابن هشام: 'القرآن كلّهُ كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في

(1) تحليل النص الشعري/80.

(2) تحليل النص الشعري/81.

(3) علم لغة النص/118.

سورة أخرى⁽¹⁾ نجده تعبيراً عملياً عن فكرة الوحدة النصية، وخروجاً من دائرة الجملة إلى دائرة أرحب هي دائرة النص، نحو الجملة إذن ليس بريئاً من نحو النص، لكنه جعل إحكام أمر الجملة اهتمامه الأول، ووقف عندها وقوفاً وظيفياً ليرك ما فوقها لغيره من التخصصات تكمل التلاحم سبكاً وحبكاً، ولا ننسى أن النحاة في سياق نحو الجملة قد أقروا عدّة أمور تفوق مرام الجملة، كمرعاة السياق مقاماً وحالاً، وأمن اللبس لدى السامع.

فالتركيب النحوي ليس منطقاً صورياً - أي مجرداً - كما أنه ليس خالياً تماماً من الوظيفة المعجمية، فمستويات اللغة - من صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية - تمتلك شبكة علائقية باطنية لم يهتم علم اللغة - بعد - بالكشف عن طبيعتها أو وظيفتها، وهذه الشبكة تقوم بوسم المستوى اللغوي المعين بسمات المستويات الأخرى أو بعضها، بما يهيئه للانتقال إلى المستوى الذي يليه دون انقطاع وظيفي⁽²⁾.

وأبرز نقاط الخلاف بين نحو النص ونحو الجملة أن نحو النص يتجاوز الجملة، ويحدد النص بأنه "وحدة دلالية كبرى"، كما أن له مهام يستهدف تحقيقها تختلف عن مهام نحو الجملة⁽³⁾.

ويبدو لي أن الخلاف الجوهرى بين نحو الجملة ونحو النص يتمثل في اقتصار نحو النص على مناط الإبداع وتحفّفه من كثيرٍ من قضايا اللغة النفعيّة كالصحة التركيبية والالتزام الحرفي

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، 1412هـ - 1992م، ص328.

(2) العنوان وسيموطيقا الاتصال الأدبي، للدكتور محمد فكري الجزار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006م.

(3) علم لغة النص / 11.

بالمعيار، حتىّ إنّه حين يتناول مثل هذه القضايا التي هي جوهرية في نحو الجملة فإنما يتناولها لا ليقف عندها بل لينفذ إلى أغراض فنيّة جوهرية بالنسبة له، هذا من حيث المهمة والهدف، كما أنه يختلف في مصادر استمداده كما سبق بيانه، ويُعدّ في ذلك أوسع من نحو الجملة، يخطئ إذن من يقابل بين نحو النص ونحو الجملة ويجعل الأول دعوة لإلغاء الآخر، ومثله في ذلك كمثل من يقول إن غرفة الموسيقى في مدرسة ما قد بُنيت من أجل هدم غرفة المدير.

والذي نجد الواقع يؤكد عليه، أن علم النص لا غنى له عن نحو الجملة؛ لأنّه بناء عليه وتطوير له، ومن المسلّم به أن المتطوّرات لا يلغي لاحقها سابقها وإنما يأخذ مكاناً بجانبه، كما أن المستويات اللغوية تتوالى ولا تتنافى، فعلم الصرف لا يلغي علم الأصوات، وعلم النحو لا يلغي علم الصرف، وكذلك الدلالة لا تنفي النحو بل تفتقر إليه، وإذا كان هذا حاصلًا في المستويات اللغوية، فما بالنابغ من النحو لا ينهض أن يكون مستوى لغويًا مستقلًا؟

ومما بيّن العلاقة الوثيقة بين نحو الجملة ونحو النص، تأكيد الباحثين الأول في الدراسات النصية على أن دراساتهم لم تخرج عن إطار الجملة إلا في إشارات دقيقة إلى العلاقات الدلالية العميقة التي تربط بين الجمل والمتواليات الجمليّة⁽¹⁾، أي العلاقات الكبرى التي تجعل من الجمل (نصًا).

فليس الاختلاف بينهما شاسعًا بحيث يختلفان اختلافًا كليًا، ولذلك وجدنا كثيرًا من الظواهر التي تعالج في إطار النص بوصفه وحدة كبرى قد كانت محور كثير من البحوث النحوية السابقة التي كانت تعدّ الجملة أكبر وحدة في التحليل النحوي، غير أنّ نحو النص يتوسع ويراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، لقد عُني علم النصّ بظواهر تركيبية مختلفة ترد في النصوص، منها علاقات التماسك النحوي النصي،

(1) علم لغة النص / 119.

وأبنية التطابق والتقابل، والتراكيب المحورية، والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحويل إلى الضمير، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة، والتي لا يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً دقيقاً إلا من خلال وحدة النص الكليّة⁽¹⁾.

ومن ثمّ فلا مبرر لانفصال أحدهما عن الآخر؛ لأن مباحث نحو الجملة شرطٌ جوهريٌّ للدراسات النصّية، فالعلاقة بينهما - إلى حدّ بعيد - علاقة تكاملية⁽²⁾، ولأنّ النحو أساس تحليل النص، فالحدود بين تحليل النص والنحو غير واضحة؛ لأنّ مفهوم الجملة يُستخدم بشكل مزدوج بوصفه نمطاً للجملة في النحو وبوصفه عنصر نص في التحليل النصي⁽³⁾.

وأوّل ما يلفت النّظر من مفاهيم علم النصّ أنّه يعطي الجملة حقّها ولا يجوز عليه، ويُعدّها الوحدة المحوريّة لبنية النص⁽⁴⁾، بيد أنّه يبدأ من حيث ينتهي نحو الجملة، فحتّى منتصف السّتينيات كان يُنظر إلى الجملة وحدها على أنها الوحدة الأساسيّة التي يمكن تعيينها، ومن ثمّ هي متاحة للوصف اللغوي، وتُتضح هذه النظرة من خلال تعريف بلومفيلد للجملة تعريفًا شكليًا صارمًا بقوله: "الجملة: شكلٌ لغويٌّ مستقلٌّ، لا يتضمّنه - من خلال أيّ تركيب نحوي - شكل أكبر منه"⁽⁵⁾.

(1) السابق/119.

(2) مدخل إلى علم لغة النص، تأليف فولفانج هاينه مان وديتر فيهفجر، ترجمة د. سعيد بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2004م، ص6.

(3) راجع: المدخل إلى علم اللغة، تأليف كارل ديتر بوتنتنج، ترجمة د. سعيد بحيري، ط2، القاهرة، مؤسسة المختار، 1427هـ - 2006م، ص143.

(4) التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسيّة والمناهج، تأليف كلاوس برينكر، ترجمة د. سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، 1425هـ - 2005م، ص32.

(5) مدخل إلى علم لغة النص/16.

أما منزلة الجملة في البحوث النَّصِّيَّة فهي تابعة لا رئيسة، أي أنها جزءٌ من كلِّ وليست مقصودة لذاتها، ولهذا وجدنا جميع الاتجاهات اللغوية النصية رغم اختلافها الواسع وتباين تصوراتها تتفق في المفهوم القائل: "إنَّ أعلى وحدة مختصةً للتحليل اللغوي ليست الجملة، بل النص" (1).

ينبغي لنا إذن أن نعرِّج على المفهوم اللغوي والاصطلاحي للنص الذي يُعدُّ - بمفهوم العلوم النَّصِّيَّة - أعلى وحدة في التحليل اللغوي.

المعنى اللغوي للنص:

يدور معنى النص في المعاجم العربية حول معنى الرفع بمعنييه الحقيقي والمجازي، فمنه منصَّة العروس وهي ما تجلس عليه مرتفعة (2)، ونصُّ الحديث: رفعه، والنصُّ: الإسناد إلى الرئيس الأكبر، ونصُّ كلِّ شيء: منتهاه ومبلغ أقصاه (3)، كما وردت له معانٍ أخرى، يقول صاحب القاموس: ونصُّ ناقته: استخراج أقصى ما عندها من السير ونصُّ المتاع: جعل بعضه فوق بعض (4).

وأنا الملح في كلِّ هذه المعاني ما يقرب المعنى اللغوي جداً من المعنى الاصطلاحي للنص، فالنصُّ بأبسط تعبير هو مجموعٌ ذو عنوان من الجمل المسبوكة المحبوكة، يستمدُّ من معاني سائر جملة ليؤدِّي المعنى الكليُّ الذي وُضع من أجله، فوضع الجمل مع بعضها - أو رصفها فوق بعضها - ملموحٌ فيه، وكونه منتهى الجمل ومبلغ أقصاها ملموحٌ أيضاً، وارتفاعه فوق ما لا يُعدُّ نصاً ملموحٌ أيضاً.

(1) التحليل اللغوي للنص / 17.

(2) راجع: مختار الصحاح ص 276.

(3) راجع: لسان العرب (ن ص ص).

(4) القاموس المحيط، باب الصاد، فصل النون.

أما معنى النَّصِّ في اللاتينية فإنه يضيفُ بعداً آخر، فمعنى النصُّ - Textus - في الأصل: النسيج، أو: أسياج مضمرةً محبوكة⁽¹⁾، فنسيج النَّصِّ وحبكه هو الملمح الأساس في المعنى اللغوي للنَّصِّ في اللاتينية.

المعنى الاصطلاحي للنص:

وعلى الجانب الاصطلاحي للنَّصِّ نجد تعريفات كثيرة، إلا أنها تنطلق في الغالب من الفرض القائل إنَّ النصوص - في الأساس - يمكن تحديدها بأنها تكوينٌ بسيطٌ من الجمل تنشأ بينها علاقات تماسك⁽²⁾.

ويُعتبر (إيزنبرج) أول من حاول تطوير نحو شامل للنص، وهو يعرف النَّصَّ بأنه "تتابعٌ متماسكٌ من الجمل"⁽³⁾.

ويلاحظ في هذا التعريف الجامع أنه يصف التتابع بالتماسك، وبكونه من الجمل، فأيةُ تابعٍ جملي لا يوصف بأنه نصٌّ إلا حين يمكن أن يُفسر بأنه مترابط وبأنه متماسك من ناحية المضمون⁽⁴⁾.

وكذلك كون التتابع من الجمل يعني "أنَّ الجملة أصبحت معلماً رئيسياً في تدرُّج وحدات لغوية، أي أنها تُعدُّ وحدة بناء النَّصِّ، والنتيجة الأهم لهذا التصوُّر هي أنَّ مفهوم التماسك النصي المركزي بالنسبة لعلم لغة النص قد فهم فهمًا نحويًا محضًا، فهو لا يسم في الاتجاه

(1) مدخل إلى علم لغة النص/4.

(2) السابق/21.

(3) السابق/20.

(4) التحليل اللغوي للنص/21.

اللغوي البحثي النَّصِّي إلا العلاقات النحويَّة الدلالية بين الجمل أو بين عناصر لغوية (مفردات، وضمائم ... إلخ) في جمل متعاقبة⁽¹⁾.

ويعدُّ تتابع الجمل أهم سمات النصية وأكثرها تأثيراً في أهداف علم النص ووظائفه، فقد نتج عن اشتراط هذا التتابع النظر إلى مشكلة ربط الجمل على أنها أساس وشرط لإيضاح عمليات إنتاج النص، ويجب أن تكون وظيفة نحو النص من خلال هذا المفهوم استنباط قواعد النص؛ للربط المشار إليه بين الجمل، التي تقدم من جهتها معلومات دلالية ونحوية، ويمكن أن تشترك مع مكونات النحو الأخرى في إيضاح مفهوم النص جيد السبك في لغة ما، وبناءً على ذلك تحدّد أيضاً السمة النصية الكلية (جودة السبك) بأنه تتابع أفقي متماسك لوحدات لغوية مترابطة بشكل متتابع بناءً على أسس محددة⁽²⁾.

وما دام الحديث عن تتابع مترابط من الجمل فقد جعلَ نموذج ربط الجملة أساساً للوصف في البحوث النَّصِّيَّة، فترابط الجمل المفردة في نصٍّ ما ينتج عن الملامح المشتركة في البنية السطحية المؤسسة للتماسك، وبخاصة من خلال ظواهر نحويَّة فرديَّة تُفهم على أنها ملامح مؤسسة للنص، وتوصف بدرجة عالية من الدقَّة⁽³⁾.

وهناك أمرٌ مهمٌّ في اشتراط كون التتابع المترابط من الجمل، هو التفرقة بين العلامات اللغويَّة الأساسيّة البسيطة (كالمورفيمات، وإلى حدٍّ بعيد أيضاً المفردات)، والعلامات المعقّدة (مثل الضمائم، والمركبات، والجمل)، فالجملة هي أهمُّ وحدة في بناء النصِّ كما سبق القول، ولذلك لا ينبغي أن يُقال إن أبنية لغوية أصغر، كالمنطوقات المكونة من كلمة واحدة (مثل:

(1) السابق/24.

(2) مدخل إلى علم لغة النص / 21.

(3) مدخل إلى علم لغة النص / 30.

حريقاً، النجدة! ...) - وهي التي تُسمى (الجملة المختصرة)⁽¹⁾ - أو الأبنية المكونة من جملة واحدة (مثل: ممنوع الدخول إلى موقع البناء) في إطار شروط موقفية محددة للغاية لا يمكن أن تقوم بوظيفة النصوص بالمعنى التواصلية، غير أن العلوم النصّية تهتمُّ في المقام الأول بالنصوص التي تظهر فيها درجة أعلى من التعقيد، سواء من الناحية النحوية أو من الناحية الموضوعية، وبذلك تشكّل النصوص التي تتحقق بوصفها تتابعات من جمل - في الأساس - مجال موضوع التحليل اللغوي للنصوص⁽²⁾.

اتجاهات في علم النص:

ومع أنني أعرض الأمر هنا وكأنه قضية مسلّمة - وهو كذلك في الغالب -، إلا أن الآراء اختلفت فيه اختلافاً بيّناً، فدي بوجراند مثلاً يعتبر (إعلانات الطرق، والبرقيات ونحوها) نصوصاً متألفة من عناصر ليس لها ما للجملة من الشروط⁽³⁾، حتى إن البعض أدخل في مفهوم (النص) محادثات الهاتف، وإشارات المرور الضوئية، والأغنية، والرسم الدالّ على رمز أو فكرة⁽⁴⁾، وذلك راجع إلى وجود اتجاه آخر في علم لغة النصّ غير الاتجاه الذي يعيننا - القائم على الأساس اللغوي - وهو الموجه على أساس نظرية التواصل من منظور براجماتي، وهو الذي أدخل البعد اللغوي الاجتماعي في النص من خلال مراعاة عنصر (التواصل والفعل الكلامي)، فلم يعد ينظر إلى النص على أنه 'تتابع جملي مترابط نحويًا'، بل على أنه 'فعل لغوي معقد يحاول المتكلم أو الكاتب به أن ينشئ علاقة تواصلية معينة مع القارئ أو السامع'⁽⁵⁾.

(1) راجع: الجملة الوصفية في النحو العربي، د. شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، 2004م، ص 25.

(2) التحليل اللغوي للنص/ 28.

(3) انظر: النص والخطاب والإجراء، تأليف روبرت دي بوجراند، ترجمة د. تمام حسان، ط 1 القاهرة، عالم الكتب، 1418هـ - 1998م، ص 97.

(4) انظر: مدخل إلى علم لغة النص/ 4.

(5) التحليل اللغوي للنص/ 25، وقارن ب: مدخل إلى علم لغة النص/ 14.

وهذا الاتجاه الذي ربط مفهوم النص بالفعل الكلامي أو وظيفة التواصل ربما يكون مكتملاً للاتجاه القائم على النظام اللغوي ومتصلاً به اتصالاً وثيقاً، وهو من الأهمية بمكان؛ لأنه يكسر التفريق المصطنع بين النظام اللغوي والأداء أو بين اللغة والكلام⁽¹⁾، فيجب مراعاة هذا العنصر ويدخل في أوجه وصف النص، إلا أنه لا يجوز أن يجور على الطبيعة اللغوية لعلم النص، ولا يجوز أن تدعي الدراسات النصية أنها تكشف عن مقولات السياق الاجتماعي ووحداته؛ لأن من البدهي أن وصفاً مناسباً لهذه الوحدات الأساسية يتطلب وسائل أخرى غير تلك التي يمتلكها فرع لغوي⁽²⁾.

الاتجاه البراجماتي إذن يجور على علم النص ويخرجه عن طبيعته حين يدعي أنه علم شامل؛ فهذا مخالف للواقع، وينبغي أن تنحصر دراسات النص في بحث أبنية النص وصياغاته، وذلك من خلال تضمُّنها في سياقات اتصالية وسياقات اجتماعية ونفسية بوجه عام⁽³⁾، فيأخذ الجانب الاجتماعي حقه دون جور على أساس علم النص ومهمته اللغوية.

فالنصوص هي منطلق البحث اللغوي النصي وهدفه - ويجب أن تظل كذلك - ، ومن الجائز أن يُعدَّ تداخل الاختصاصات (تضافر العلوم) في معالجة النصوص في الوقت الحاضر شرطاً ضرورياً لمدخل منهجي موفق، دون توسيع مبالغ فيه لمجال الموضوع، ومن ثم يشكّل النص نفسه الموضوع الأساسي والأصلي لعلم النص، وهي المهمة المحورية له⁽⁴⁾.

(1) راجع: التحليل اللغوي للنص/ 26، 27.

(2) مدخل إلى علم لغة النص/ 8.

(3) السابق/ 8، 9.

(4) مدخل إلى علم لغة النص/ 9.

وإذا نظرنا إلى النصوص وعناصرها البنائية وجدناها تتكون من وحدات نحوية مفردة وأخرى مركبة تسهم جميعها في تشكيل النصوص وتحقيق تماسكها، فالنص يوصف بأنه 'نظام فعال، بمعنى أنه تجمع من الوظائف يوجد من خلال عمليات قوامها الحكم والانتقاء اللذين يكونان بين عناصر النظام الافتراضي، ولهذا يمكن أن يوصف إنشاء النص بأنه (تفعيل)⁽¹⁾، والوظائف المعنية بذلك التجمع هي - حتمًا - الوظائف النحوية، حيث يرصد علم النص هذه الوظائف ومن ثم ينظر إلى أساليب تفعيلها بواسطة منسج النص ليحكم في النهاية على النص ودرجة جودته وإحكامه.

ومن العناصر النحوية المفردة التي توضع في الاعتبار عند تحليل النصوص بناء على ذلك: أشكال الربط، والضمائر، والأدوات، وأشبه الظروف، وأدوات السؤال والإجابة، والعناصر الإشارية للمواقف المختلفة، وصيغ الخطاب، وبعض المورفيمات اللفظية، وغير ذلك، وعلى الجانب الآخر يهتم بمحواص كلفة للجمل، كالتنغيم، ونبر الجملة، والتوكيد والتقابل، وتتابع عناصر الجملة، وبناء الحذف، وغير ذلك⁽²⁾.

ويلاحظ في مداخل وصف الوحدة اللغوية (النص) أنها بعثت من داخل النحو، وأنها تنطلق من الفرض القائل: إن النصوص ذات طبيعة مماثلة للجملة أساسًا، وإن نحو النص - تبعًا لذلك - يجب أن يكون نموذج الإطار لوصف النصوص، وإن قواعد بناء النص تكمل قواعد بناء الجملة، ولهذا ينبغي التوسع في صياغة قواعد نحوية للنص قياسًا على القواعد النحوية للجملة⁽³⁾.

(1) النص والخطاب والإجراء/ 97.

(2) انظر: مدخل إلى علم لغة النص/ 22.

(3) مدخل إلى علم لغة النص/ 29.

هذه الدعوة إلى التوسع في نحو النص واستكمال بناء قواعده نابعة من حقيقة أن تحليل بنية النص يجب أن يتم بعرضها على مستويين مرتبطين ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وهما المستوى النحوي والمستوى الموضوعي أو المعنوي، فعلى مستوى الوصف النحوي يُدرس التماسك النحوي، أي العلاقات النحوية الدلالية التي هي الرابط الأساسي للجمل المتعاقبة في نص ما، وعلى المستوى الموضوعي يُدرس الربط الإدراكي الذي ينشئه النص بين الأحوال المعبر عنها في الجمل، وهي المضامين الجمالية والقضايا⁽¹⁾.

ونحن في غنى عن القول باستحالة دراسة أحد المستويين دون الآخر؛ إذ تصبح الدراسة في تلك الحالة بمثابة قطع الأصل عن الفرع وفصم المقدمات عن النتائج، وتفقد الدراسة النصية حينئذٍ فائدتها المرجوة، وسيأتي الكلام في ذلك تالياً للكلام في معايير النصية.

تعريف نحو النص:

أما نحو النص فقد اختلف في تحديد ماهيته وتقديم تعريف واضح له، غير أن المفهوم منه بشكل عام: ذلك الفرع من قواعد النص التي لم تُقم بعد، وهو الذي يصف وسائل التعبير المسؤولة عن عملية تشكيل النص، وخلافاً لدلالة النص وبراهماتية النص يقتصر مجال نحو النص على الوسائل اللغوية المتحققة نصياً والعلاقات بينها⁽²⁾.

وفي تعريف زتسيسلاف السابق لنحو النص أجده يلمس حقيقة مهمة هي التزام نحو النص بكونه نحواً وصيانتته للبحث اللغوي وعدم الخروج عن مهمته كما أوضحت من قبل.

(1) التحليل اللغوي للنص / 31.

(2) مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص، تأليف زتسيسلاف واورزنيك، ترجمة د. سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، 1424هـ - 2003م، ص 60.

ولا يبعد كثيراً عن التعريف السابق قول د. سعيد بحيري عارضاً وجهة نظر فندايك: "إن نحو النص هو صياغة القواعد التي تمكّنا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما، ومن تزويدنا بوصفٍ للأبنية"⁽¹⁾.

والأحظ أن الأمر الذي شغل الباحثين في التعريفات السابقة لنحو النص منوطٌ بمهمته وبجمله أكثر من تعلقه بماهيته أو حقيقته، وهو أقرب إلى التعريف باللازم منه إلى إيضاح المفهوم.

وقد قيل أيضاً في تعريفه: "هو نمطٌ من التحليل ذو وسائلٍ بحثيةٍ مركبة، تمتدُّ قدرتها التشخيصية إلى ما وراء الجملة، بالإضافة إلى فحصها لعلاقات المكونات التركيبية داخل الجملة"⁽²⁾.

وهو تعريفٌ حسن، غير أنه مجملٌ بحيث يفترق إلى تفسير، كما أن فحص علاقات المكونات التركيبية داخل الجملة ليس هو مهامٌ نحو النص الأساسية، بل ذلك الفحص جزءٌ من دورة عمله داخل النص.

ونجد تعريفاً لـ(ديفيد كريستال) قد حظي برضا كثير من الباحثين لدقته وشموله؛ حيث عرفَ نحو النصّ بأنه "العلم الذي يبحث في سمات النصوص وأنواعها وصور الترابط والانسجام داخلها، ويهدف إلى تحليلها في أدق صورة تمكّنا من فهمها وتصنيفها ووضع نحو خاص لها، مما يسهم في إنجاح عملية التواصل التي يسعى إليها منتج النصّ ويشترك فيها متلقيه..."⁽³⁾.

(1) علم لغة النص / 135.

(2) عناصر السبك بين القدماء والمحدثين، د. نادية رمضان النجار، بحث منشور بكتاب المؤتمر الثالث للعربية

والدراسات النحوية الصادر عن كلية دار العلوم، 1426 هـ - 2005 م، 2 / 563.

(3) علم اللغة النصّي بين النظرية والتطبيق - نماذج من السنة النبوية، ص 5.

وأعتقد أنه من بين التعريفات السابقة كلها لن نجد تعريفاً أوفى ولا أوضح ولا أدق من هذا؛ فقد بيّن مهمّة ومجال عمل نحو النص (البحث في سمات النصوص وأنواعها)، وأشار على وجه الخصوص إلى ملمحين رئيسين ومعياريين مهمّين لنحو النص هما السبّك والحبك بقوله: (وصور الترابط والانسجام داخلها) حيث الترابط للألفاظ والصيغ، والانسجام للمفاهيم والمعاني، ويبيّن أهدافه القريبة (تحليل النصوص في أدقّ صورة)، ومهمّاته العظمى (فهم النصوص وتصنيفها ووضع نحو خاص لها)، وأشار إلى عملية التواصل بين المبدع والمتلقّي، وهي القضية ذات الأهمية الكبرى والتي بالغ البعض فيها كما سبق إيضاحه.

معايير الثصنيّة:

وقد استنبط كلٌّ من بوجراند ودرسلر سبعة معايير لإيجاد النصوص واستعمالها يجب أن يفي بها كل نص، فإذا كان أحدها غير متحقّق عدّ خارجاً عن مفهوم النصّ، وهذه المعايير السبعة هي⁽¹⁾:

- 1- (السبّك) أو الربط النحوي، ويعكس هذا المعيار ارتباط وحدات النص من خلال مفاهيم نحويّة، بحيث تبدو عناصر بناء النصّ على صورة وقائع متتابعة يؤدي السابق منها إلى اللاحق، ويتحقّق لها الترابط الرصفي أو النظمي.
- 2- (الحبك) أو الالتحام، ويسمى التماسك الدلالي، وهو العنصر الأهم في تشكيل المعنى بحيث يشكل مع المعيار السابق وحدة ثنائية الوسائل لربط اللفظ بالمعنى.
- 3- (القصد) أو المقصدية، وهو موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قُصد بها أن تكون نصّاً مسبوکاً محبوکاً، موضوعاً للتوصّل إلى غاية بعينها.

(1) راجع كلاً من: النص والخطاب والإجراء/ 103: 105، مدخل إلى علم لغة النص/ 80، 81.

- 4- (القبول) أو المقبولية، ويتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام.
- 5- (رعاية الموقف) أو الموقفية، وهذا المعيار هو مجموع العوامل التي تجعل نصاً ما ذا ارتباط وثيق بالموقف الاتصالي، ولذلك لا يوجد نصٌ دون ارتباط بالموقف، لأن معنى النص واستعماله واستقباله تتحدد كلها من خلال الموقف.
- 6- (الإعلامية) أو الإبلاغية، وتتعلق الإعلامية بإمكانية توقع المعلومات الواردة في النص أو عدم توقعها على سبيل الجدة.
- 7- التناص، ويتضمن العلاقات بين النص ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة.

وهذه المعايير جميعاً ذات سماتٍ علاقِيَّة، تهتمُّ بكيفية ارتباط الوقائع بعضها ببعض من خلال الروابط الملفوظة الرابطة بين وقائع ظاهر النص (السبك)، ومن خلال الروابط الملحوظة التي تربط بين المفاهيم والمعاني (الحبك)، ومن خلال اتجاهات المشتركين تجاه النص (القصد والقبول)، ومن خلال الدمج بين ما هو جديد وغير متوقَّع وما هو معلوم ومتوقَّع (الإعلامية)، ومن خلال عناصر (سياق الموقف)، ومن خلال صلة متبادلة بين النصوص (التناص)⁽¹⁾.

ومن هذه المعايير معياران تبدو لهما صلة وثيقة بالنص (السبك والحبك)، واثان نفسيان بصورة واضحة (رعاية الموقف والتناص)⁽²⁾، ويمكن تصنيف هذه المعايير كما يلي:

(1) معايير النصية- دراسة في نحو النص، رسالة ماجستير بإشراف د. تمام حسان، إعداد محمد أشرف عبد العال، كلية دار العلوم، 2003م، ص10.

(2) النص والخطاب والإجراء/106.

- 1- ما يتّصل بالنص في ذاته، وهما معيارا السبك والحبك.
- 2- ما يتصل بمستعمل النص، سواء أكان مبدعاً أم متلقياً، وهما معيارا القصد والقبول.
- 3- ما يتّصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وتلك معايير: الإعلامية ورعاية الموقف والتناص⁽¹⁾.

ورغم أن هذه المعايير موضوعة بشكل علمي دقيق، إلا أن التّظنر فيها كثيراً ما يلمس بعض مواضع تحتاج إلى مراجعة، وخاصةً في معياري القصد والقبول، فهما في الواقع غير محدّدين تحديداً دقيقاً، بل إئي أزعم أنّهما خارجان عن سيطرة الباحث والناقد، فالقصد يتهاوى أمام عدّة أشياء، كنصوص المدّعين في كلّ فن، وخلو النص من السبك والحبك مع وجود القصد، كما أن القبول أيضاً يخضع لسيطرة ثقافة المتلقّي وتناسبها مع ثقافة المبدع أو عدم التناسب، وهذا يُدخلنا في قضايا عدّة خارجة عن نطاق النص، وهي في الغالب غير مجدّية.

أما مصطلح (التناص) فهو مصطلحٌ خادع؛ ففي صياغته على صيغة (تفاعل) ما يشير إلى تأثير متبادل، وهذا غير واقع، فطالما أتر السابق في اللاحق، فهل نقول في نصّ السابق إنّ فيه (تناصاً) مع اللاحق؟

يبدو لي أن مصطلح (التناص) مرتبط بشكل ما بالمذهب البنيوي والمبدأ المشهور فيه (موت المؤلّف)⁽²⁾، وما دام المؤلّف لا دور له فالنصوص تتداخل وتتلاقح من غير قصدٍ

(1) معايير النصية/10.

(2) انظر: الخطاب النقدي وأزمة الهوية، د. محمد طه عصر، القاهرة، 2002.

للمؤلف في ذلك، وبهذا يسوغ وصف نصّ سابق بالاقْتباس والتضمين من نصّ لاحق، فالأدق إذن لوصف العلاقات بين النصوص بوصف عام تسميتها "تداخل النصوص".

وحاصل ما أريد قوله في هذه المعايير أنها - من حيث هي نظرية - تحمل فهمًا جيدًا لمكونات النصّ وعناصر وجوده ورحلته من الخلق والإبداع إلى القبول والتلقّي، غير أننا في نطاق بحث نصّي منتج لآثاره سنضع في بؤرة الاهتمام معياري السبك والحبك، لائصالهما بالنصّ ذاته من جهة، ومن جهة أخرى لتكاملهما وفق نظرية اللفظ والمعنى، فالسبك شكليّ صناعيّ يدرس المباني ليوصل إلى المعاني، والحبك ذوقيّ معرفيّ يوضّح جماليّات النصّ وأدبيّاته، أمّا سائر المعايير الأخرى - وأنا لا أغضّ هنا منها ولكنّي أحاول وضعها في مكانها الصحيح - فهي شديدة الارتباط بالسبك والحبك بحيث تظلّ دائمًا مفتقرة إليهما، ولهذا فالأولى بها - فيما يبدو لي - أن تُدرّس ضمناً لا استقلالاً.